القاضي ومفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي (1775-1860) وموقفه من بعض قضايا عصره

The judge and the Maliki mufti, Mustafa Ibn al-Kabati, (1775 - 1860) and his position on some issues of his time

1- ط-د. شلغوم أسماء*، جامعة زيان عاشور (الجلفة)

مخبر الدراسات التاريخية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة

asma.chelghoum@univ-djelfa.dz

2-د. قن محمد، جامعة زيان عاشور (الجلفة)

مخبر الدراسات التاريخية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة

guenmoh1730@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/20 تاريخ القبول: 2022/09/24 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: جاءت هذه الدراسة للتعرف على شخصية جزائرية كان لها دور فعال في الدفاع عن المقدسات الدينية خاصة بعد جملة التشريعات التي سنتها الإدارة الاستعمارية على القضاء والتي كان من شأنها تعويض القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي الذي يتنافى وتعاليم الشرع الإسلامي والتقليل من صلاحيات القاضي الجزائري تدريجيا،ولعل أبرز مثال على ذلك القاضي المفتي مصطفى ابن الكبابطي (1775م -1860م)، لنقوم بطرح جملة من التساؤلات الفرعية جاءت كالتالي: من هو مصطفى ابن الكبابطي؟وما مدى مساهمة هذا الاخير في الحفاظ على المقدسات الدينية والثوابت الوطنية؟ وما موقفه من الهجرة؟

انتهت هذه الورقة البحثية بجملة من النتائج تمحورت حول ردود فعل الإدارة الاستعمارية اتجاه القاضي المفتي مصطفى ابن الكبابطي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الاستعمارية، القضاء الفرنسي، القضاء الإسلامي، التشريعات، القضاة، المفتي، المقدسات الدينية، الثوابت الوطنية، مصطفى ابن الكبابطي، الهجرة.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

This paper aims to identify an Algerian figure who had a role in defending religious sanctities, especially after the French judicial policy, Mustafa Ibn al-Kababti. What is the extent of the latter's contribution to preserving religious sanctities and national constants? What is his position on immigration?

This research paper ended with a set of results centered on the reactions of the colonial administration towards Mustafa al-Kababti.

Keywords: colonial administration, French judiciary, Islamic judiciary, legislation, judges, mufti, religious sanctities, national constants, Mustafa Ibn al-Kababti, immigration.

مقدمة:

عمدت الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها الجزائر الى ترسيخ دعائم وجودها واحكام قبضتها الاستعمارية على البلاد من خلال السيطرة على الجوانب الحساسة والهامة للدين الإسلامي، اذ وجدت في السلك القضائي ضالتها لتطبيق مخططاتها وتنويع سياستها خاصة لعلمها مدى تمسك المسلم الجزائري بدينه وعدم مخالفته لفتاوي وأحكام قضاته، فلما تفطنت لمدى قوة الجهاز القضائي وتجذره في نفوس الجزائريين حاولت وضعت جهازا قضائيا مضاد له، وذلك من خلال سن ترسانة من القرارات والمراسيم التي لا تمد بصلة للشريعة الإسلامية، لتعوض بذلك القضاء الاسلامي بالقضاء الفرنسي الذي يتنافى وتعاليم الشرع الاسلامي، وتقليص صلاحيات القضاة الشرعيين ليصبحوا لا يحملوا سوى الاسم فقط، وتسييرهم وفق ما يتماشى واهوائها يحللون ويحرمون كما تشتهي، الامر الذي عارضه بعض القضاة والمفتيين وحملوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن مقومات شخصية الامة، ولعل من بين الشخصيات الفاعلة القاضي المفتي مصطفى ابن الكبابطي اذ سنخصص هذه الورقة البحثية للتعرف على سيرته خاصة وان ما كتب حوله لا يعدو إشارات فقط.

إشكالية البحث: ما مدى مساهمة القاضي المفتي مصطفى ابن الكبابطي في الحفاظ على المقدسات

الدينية والثوابت الوطنية؟

الإشكاليات الفرعية: من هو مصطفى الكبابطي؟ وما دوره في الدفاع عن المقدسات الدينية ومقومات الشخصية الوطنية؟ وما موقفه من الهجرة خارج القطر الجزائري

1. الخلفية الاجتماعية والثقافية للقاضي مصطفى ابن الكبابطي

1.1 حياته

ولد مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الكبابطي بمدينة الجزائر سنة 1189هـ الموافق ل1775م[1]، ينحدر من عائلة ذات أصول أندلسية هاجرت الى الجزائر، تلقى الكبابطي تعليمه الأول بالزوايا والمدارس القرآنية قبل أن يلتحق بحلقات الدرس بالمساجد والجوامع، التي كان يقصدها الطلاب بعد تخرجهم من الزوايا[2].

تتلمذ مصطفى الكبابطي على يد أشهر شيوخ مدينة الجزائر نذكر منهم :علي بن عبد القادر المعروف بابن الأمين الذي تولى فتوى المالكية بالجزائر، وعلي المنجلاتي الذي تولى هو الآخر فتوى المالكية بالجزائر، كما درس على يد محمد بن موسى الذي رفض تولي القضاء عندما عرض عليه، تتلمذ أيضا على محمد الزواوي الفاسي الذي كان يدرس في جامع القرويين، ومن هنا يتضح أن الكبابطي قد زار أيضا مدينة فاس وتلقى نصيبه من التعلم فيها، كما أخذ العلم على أحمد ابن عمار ولاسيما الحديث الشريف، والشيخ محمد الرضوى البخاري، وقد أجاز الرضوى الكبابطي في المصافحة والسبحة وغيرهما من الأمور الصوفية المشهورة، وعليه فإن الكبابطي قد انتهى من تعليمه سنة(1227 هـ الموافق ل1812) بعد أن حصل من شيوخه على علوم" المعقول والمنقول"[3].

2.1 أعماله

تولى الكبابطي التدريس في الجامع الأعظم(الكبير)(سنة1240 هـ الموافق ل1824م)[4]، وكان قد قبل ذلك وفي حدود سنة(1227 الموافق ل1812م) قد تولى التدريس في مساجد أصغر منه، ومن بين

---

[1] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة"، **عالم الفكر**، تصدر عن وزارة الاعلام(الكويت)، مج16، ع1، أفريل-ماي-جوان1985، ص253.

[2] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص ص44، 45.

[3] أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة"، مرجع سابق، ص253.

[4] موجود في بطحاء السويقة بشارع بن مهيدي، وهو من أقدم مساجد المدينة من منشآت دولة الموحدين الزناتية او دولة بنى حماد الصنهاجية كان له دور ممتاز في ميدان العلم والتربية والدين، كان شيخ الإسلام محمد بن احمد بن عبد الكريم الفكون ممن تولى التدريس فيه. ينظر: محمد المهدي بن

العلوم التي كان يدرسها لتلاميذه: الفقه والحديث والنحو والمنطق، وبعض المتون وعليه فقد جمع الكبابطي بين العلوم العقلية(النحو والمنطق)، والنقلية(الحديث والفقه).

اشتهر ابن الكبابطي بين معاصريه برواية حديث الصحاح ولاسيما البخاري، اذ تخرج على يده العديد من التلاميذ الجزائريين نذكر منهم: حميدة العمالي المتوفى سنة 1273 هـ الموافق ل1856م[1] وله إجازة منه[2]، ومصطفى الحرار، وعبد الرحمن الإمام توفي سنة(1292هـ الموافق ل1875م)، وقد حضر الكبابطي درس ختمه لعقيدة السنوسي ونوه به. أما في الإسكندرية رووا عنه أغلب العلماء صحيح البخاري ومسلم، وكان من تلاميذه المغاربة بالإسكندرية الطالب ابن سودة المرى الذي أخذ عنه العلم وأجازه[3]. فبالإضافة لكون مصطفى ابن الكبابطي كان اديبا فقد كان أيضا شاعرا[4]حيث نظم في الشكوى والغزل والرثاء والتوسل والوصف والإخوانيات، اذ قلد الشعراء القدامى في اغراضهم وصورهم وتراكيبهم[5]، من بين القصائد التي نظمها وكان قد ذكرها أبو القاسم سعد الله في كتابه أبحاث وأراء نذكر:

-قصيدة في وصف حالته في السجن.

-وصف محنته.

-رثاء شيخه علي المانجلاتي.

علي شغيب، **أم الحواضر في الماضي والحاضر**، مطبعة البعث، قسنطينة-الجزائر، 1980، ص ص232، 233.

[1]مفتي المالكية في الجزائر توفي سنة 1293هـ الموافق ل 1876م، اشتهر بعلمه وكان قد استفاد منه الكثير، كان يزاحمه تلميذه أبو علي الحسن بن بريهمات في سائر العلوم. أنظر: أبو القاسم محمد الحفناوي، مرجع سابق، ص141.

[2]سعد الدين بن أبي شنب، "النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع الهجري"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الجزائر، ع1، (السنة الأولى 1964)، ص62.

[3]سعد الله أبو القاسم، قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843م موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سابق، ص253.

[4]عائشة دباح، الحياة الثقافية والدينية في الجزائر على عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة-الجزائر، 2017-2018، ص322.

[5]أحمد سيد، شاعر جزائري مجهول، تم الاطلاع عليه في 14أفريل2022، من موقع منتديات بن ورثيلان التعليمية، رابط الموقع: https ://morchid.yoo7.com

-في زواج ابن صديق له.
-تعاريف المنطق.
من غزله.
-في التوسل[1].

2. النشاط السياسي لمصطفى ابن الكبابطي عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر

1.1- تولي مصطفى ابن الكبابطي القضاء

تولى الكبابطي القضاء على المذهب المالكي في سنة 1243هـ الموافق ل1827م بتعيين من الداي حسين باشا[2]، حيث استمر ا في منصبه[3] خلال السنوات الأولى للاحتلال (1246هـ الموافق ل1830م)، فقد شهد كقاض تحولا إداريا خطيرا، فبعدما كانت الأوامر تصدر له من جهة إسلامية أصبحت تصدر له من جهة فرنسية محتلة، وعليه فقد عرفت هذه الفترة كثرت الدعاوي والقضايا المعقدة، ظف الى ذلك الظلم والتعسف الذي تعرض له القاضي واصبح شكل رمزي فقط، الامر الذي جعل الكثير من رجال العلم والدين يغادر مدينة الجزائر هروبا بدينهم ظنا منهم أن الموقف سينجلي لصالحهم بعد وقت قصير.

وبعد سنة من تولي الكبابطي القضاء تحت الحكم الفرنسي طلب الإعفاء نظرا لعدة أسباب من بينها: صعوبة الجمع بين مبادئ القضاء الإسلامي والأسلوب في تنفيذ رغباتهم الاستعمارية و لو كانت على حساب دينهم وضمائرهم، اذ أصدرت العديد من المراسيم كمرسوم16أوت 1832 القاضي بإمكان استئناف احكام القضاة المسلمين الجنحية والجنائية(الجزئية) أمام المحاكم الفرنسية، ونقل صلاحيات الحكم في القضايا الجزئية بين المسلمين واليهود من القضاة المسلمين إلى المحاكم الفرنسية، ومرسوم 10أوت 1834 الذي فرض ضرورة تصديق النيابة العامة على أحكام قضاة المحاكم الشرعية في القضايا الجزائية قبل انفاذها واسناد تعيين قضاتها الى ملك فرنسا، وضرورة اصدار احكامهم باسم

---

[1] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص36.

[2] هو آخر داي تركي في الجزائر، يتمتع بثقافة واسعة، خدم الايالة أكثر من ثلاثين سنة. ينظر: خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص136.

[3]

فرنسا، خاصة وانها كانت على قناعة بأن قانونها هو الأحق بالتطبيق[1]، لتواصل اصدار قرارات ومراسيم من شأنها تهميش احكام الشريعة وابطال مفعولها لصالح القضاء الفرنسي[2]، وفي المقابل تركت لهم التصرف في كل القضايا والاحكام ما داموا ملتزمين بالتوجه الرسمي المرسوم لهم عند التوظيف، لينتزع في سنة1841 الحكم في الجنايات والجنح من أيدي القضاة المسلمين وحول الى قضاة المحاكم الفرنسية، وذلك باستئناف المتقاضين عندها اذا أرادوا[3].

وعلى هذا الأساس طلب الكبابطي من السلطات اعفاءه من هذا المنصب غير أن الفرنسيين رفضوا طلبه وأجبروه على البقاء في وظيفته إلا إذا وجد لهم بديلا عنه[4]، فكان أن اقترح عليهم الشيخ عبد العزيز الذي كان أحد علماء بالجزائر، بينما ولوا الكبابطي منصب **أعلى وهو منصب الفتوى(مفتي)**[5]، وعليه فإن الكبابطي بقي في المنصب من حوالي(1247هـ/1831م) الى عزله ونفيه من الجزائر سنة1259هـ/1843م [6].

---

[1] مصطفى عبيد، **التغريب الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي (دراسة في التوظيف الاستعماري للعلم والعلماء في خدمة التغريب وطمس الهوية الجزائري) الاستكشاف العلمي-الآثار-التعليم-القضاء**، دار كردادة للنشر والتوزيع، ط1، بلدية بوسعادة-الجزائر، سبتمبر 2019، 117.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص145، 146.

[3] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2007، ص ص73، 74.

[4] تشير بعض الكتابات الى ان ابن الكبابطي قد شارك في معركة سيدي فرج لرد الفرنسيين الذين ابقوا عليه متوليا منصب القضاء واجبروه على البقاء فيه حين طلب اعفاءه منه. ينظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن19 شخصيات-أماكن-أحداث معارك، منشورات ألفا للوثائق، ط1، جانفي2020، ص140.

[5] هو المخبر بحكم الله تعالى، وقيل هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعا بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه. أنظر: احمد بن حمدان الحراني الحنبلي، **صفة الفتوى والمفتي والمستفتي**، منشورات المكتب الإسلامي، ط1، دمشق، 1380هـ، ص4.

[6] سعد الله أبو القاسم، قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سبق ذكره، ص254.

2.1- تولي مصطفى ابن الكبابطي الافتاء

تولي مصطفى ابن الكبابطي الإفتاء على المذهب المالكي[1] بالجزائر في سنة(1259 هـ الموافق ل1843م)[2]، وقد مارس سلطته في الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر(من1831 م الى1841م) على الشؤون الدينية بما في ذلك الأوقاف والمساجد والأضرحة والتعليم وموظفي هذه المؤسسات على اختلاف مستوياتهم وهو على صلة بإدارة المكتب العربي[3]، إذ كان لا يقبل بكل مقترحاتها الا في حالة انها لا تمس القيم المتوارثة وتعاليم الدين الإسلامي ومصالح المسلمين، والملاحظ هنا أن الإدارة الفرنسية لم تهتدي بعد الى دور الأوقاف المالية ولا دورها السياسي والديني لذلك ولته مثل هذا المنصب، فقد كان اهتمامها منصب حول المقاومة السياسية والعسكرية سواء مقاومة الحاج أحمد باي قسنطينة، أو مقاومة الأمير عبد القادر[4].

2- مصطفى ابن الكبابطي وموقفه من بعض قضايا عصره

قبل التطرق الى معرفة موقف الكبابطي من قضيتين أولهما اخذت منحى ديني وتمثلت في الدفاع عن الأوقاف الإسلامية باعتبارها مؤسسة دينية اجتماعية، وثانية ثقافية تمثلت في الدفاع عن اللغة العربية باعتبارها الواجهة الأخرى للدين الإسلامي، ولكونها لغة القرآن الكريم الذي هو مصدر الإسلام الأساسي[5].

---

[1] مذهب الغالبية العظمى من السكان، كانت مصادره في الكتاب والسنة وموطأ الامام مالك ومدونة ابن القاسم ومختصر الشيخ خليل بن إسحاق، ومع مرور الزمن أصبح مختصر خليل هو العمدة في الاحكام والروس والفتوى. ينظر: سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج7، 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص76.

[2] ابي القاسم محمد الحفناوي، **تعريف الخلف برجال السلف**، مطبعة بيرفونتانة الشرقية، الجزائر، د-س-ن، ص475.

[3] تعتبر المكاتب العربية اهم مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي، وهي ليست متماثلة على المستويين المركزي والمحلي، بل عرفت تدرج رئاسي هيكلي نجد على راسه الهيئة المركزية للتنسيق لدى الحاكم العام، ويأتي بعدها في الترتيب مديرية الشؤون الحربية لدى كل هيئة عسكرية بالمقاطعات الثلاث. ينظر: عمار بوحوش، الوضع القانوني للهيئات المحلية الجزائرية مرحلة ما قبل الاستقلال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص109.

[4] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص18

[5] محمد الطاهر وعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر من1830-1904 دراسة تاريخية تحليلية**، دحلب، الجزائر، 1993، ص69.

لابد من الإشارة أولا الى اهم الأحداث التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة أي ما بين (1842-1843)، وقد حددها أبو القاسم سعد الله في:

-تولي الجنرال بيجو الولاية العامة في الجزائر وافتتاحه عهدا جديدا للسياسة الفرنسية للقضاء على كل مقاومة كانت ضد الوجود الفرنسي وتثبيت قواعد السيادة الفرنسية في الجزائر وقد شملت هذه السياسة السيطرة على الشؤون الدينية الإسلامية بالاستيلاء على مصدرها المالي الرئيسي وهو الأوقاف.

-ظهور مقاومات شرسة ضد المستدمر الفرنسي في كامل التراب الوطني فكانت في الغرب والوسط على أشدها، اما بلاد القبائل (زواوة) كانت في ذلك الوقت غير محتلة، اما في الشرق فكانت مقاومة الحاج احمد باي وانتهت رسميا بسقوط قسنطينة سنة1837.

- عدم اعتراف الباب العالي بعد بالسيادة الفرنسية على الجزائر.

-محاولة حمدان خوجة واضرابه من المطرودين الجزائريين استرجاع الحكم الإسلامي على الجزائر[1].

وعلى اثر هذه الاحداث تنوعت مواقف لشخصيات جزائرية معروفة بموقفها النضالي المناهض للمستعمر الفرنسي خلال السنوات الأولى للاحتلال[2]، من بينهم مصطفى ابن الكبابطي فللإشارة فقط الى ان الكبابطي كان له نشاط سياسي آخر قبل هذا فمع تشكيل اللجنة الافريقية[3] سنة 1833 وزيارتها الجزائر كان من بين الجزائريين الذين استمعت اللجنة لآرائهم وسجلت اجابتهم في محضر الجلسات وقد استجوبه رئيس اللجنة في الجلسة الخاصة بالعدالة والقضاء إذ ابدى رايه حول موقف التشريع

---

[1] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص19.

[2] محمد قنانش، "الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابات عبد الرحمن بن الجيلالي"، **الحوار المتوسطي**، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)، مج5، ع2، د-س-ن، ص275.

[3] هي لجنة تحقيق مهمتها معاينة الوضع في الجزائر، تأسست اللجنة الافريقية في الجزائر على ضوء تقرير ارسله وزير الحربية المارشال "سولت" في 7جويلية1833، حيث وافق "لويس فيليب" على تكوين لجنة أصبحت تعرف باللجنة الافريقيةCommission Africaine هدفها اقتراح الحلول المناسبة لأهم المشاكل الناتجة عن الاحتلال، وكذا دراسة الأوضاع الراهنة بنزاهة وموضوعية. ينظر: حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، **عصور**، جامعة الجزائر، ع1، مج11، د-س-ن، ص2. وعمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص121.

الإسلامي من حقوق الرجل والمرأة ونظام الملكية والزواج والطلاق وإجراءات الاحكام القضائية[1]، ونظرا لهذا فقد تفطنت الإدارة الفرنسية لمساعي الكبابطي إذ عبر الجنرال فوارول[2] في مراسلاته بقوله "إن الكبابطي رجل يضمر نحونا حقدا عنيفا"[3].

1.1 - موقف الكبابطي من مصادرة الأوقاف

كانت الأوقاف في الجزائر في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء الأتراك الى الحكم بمثابة مؤسسة اجتماعية دينية عريقة واستمرت في الانتشار والتوسع طيلة التواجد العثماني واكتسبت أهمية كبيرة خاصة في أواخر العهد، ليتم الاستحواذ على نسبة كبيرة من الممتلكات داخل البلاد وخارجها مشكلة بذلك نظاما قائما بذاته، وباحتلال فرنسا للجزائر قامت السلطات الفرنسية بالاستيلاء على الثروات العقارية بأنواعها[4]، لتكون بذلك المؤسسة الوقفية من اهم المؤسسات التي صبت عليها اهتمامها[5]، فقد اعتبرتها احدى العراقيل الحائلة دون سياسات التوسع الاستيطاني التي كانت تسعى الى التمكين له من جهة، ومن جهة أخرى باعتبارها كانت تنافس المبادئ الاقتصادية التي تروج لها، ولكون الاوقاف كانت ميزانيتها كبيرة فقد أصبحت تسيل لعاب الطامعين لاسيما أملاك مكة والمدينة[6]، لذلك سعت الى محوها كأن لم تكن من اجل بعث نظم جديدة لا تتوافق مع المنحى الإسلامي الشرعي للمجتمع الجزائري، وقطع التموين على شريحة كبرى من المجتمع كانت تسترزق من

---

[1] سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص ص102، 103.

[2] تولى القيادة المؤقتة للجيش الفرنسي في افريل 1833 الى سبتمبر1834، حيث استطاعت القوات الفرنسية في زمانه احتلال بجاية بجيش تريزال. ينظر: Paul Azan, Les grands soldats de l'Algérie, publications du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, s-a-p, p10.

[3] صالح حيمر، مرجع سابق، ص46.

[4] مهدي محمود أحمد، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)**، مطبعة الملك فهد الوطنية، جدة، 1423هـ، ص32.

[5] عبد الرحمان بوسعيد، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجستير، قسم فلسفة، جامعة وهران، 2011-2012، ص57.

[6] مؤسسات دينية خيرية قدرت اللجنة الافريقية انه من ب ين5000دار في مدينة الجزائر كان هناك 2،601 ترجع أملاك مكة والمدينة. ينظر: سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، مرجع سابق، ص108.

عائدات الأوقاف[1]، وجعلها محطمة اجتماعيا ودفعها للتوسل للسلطات الفرنسية[2]، وعلى هذا الأساس قامت بإصدار العديد من القرارات والمراسيم بهدف ادخال الأوقاف في نطاق التعامل التجاري، والتبادل العقاري كي يسهل على المستوطنين امتلاكها والتحكم فيها، لعل من بين ابرز القرارات: القرار الصادر في 23مارس1843 والذي أمضاه الماريشال دوق دي مالتي وزير الحربية ومستشار الدولة والأمين العام مارتينو يشمل هذا القرار جعل كل الأموال المخصصة للمؤسسات الدينية في خدمة ميزانية الاستعمار[3]، وبما انه لكل فعل ردة فعل فقد ظهرت مقاومة قادتها طبقة مثقفة عارضت بشدة مصادرة الأوقاف الإسلامية نذكر على سبيل المثال لا الحصر المفتي الحنفي ابن العنابي الذي اقلق الجنرال كلوزيل بكتاباته ومراسلاته التي انتقد فيها خرق فرنسا لبنود معاهدة الاستسلام، كما كانت له مراسلات أخرى عارض فيها بشدة مصادرة الأوقاف، وهو نفس النهج الذي سار عليه المفتي الكبابطي الذي وقف هو الآخر بالمرصاد اتجاه سياسة مصادرة الأوقاف[4]، إذ كان غير مقتنع بالقرار الفرنسي لذلك فكان من اشد معارضيهم[5]حيث رأى فيه جورا وتعديا على حرمة ورجال الأوقاف وعلى لغة القرآن والكرامة الثقافية[6]، وعلى هذا الأساس يمكن القول ان سلطات الاحتلال في عهد المفتي ابن

---

[1]محمد الأمين بوحلوفة وسفيان شبيرة، "انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر- قراءة تاريخية"، **مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية**، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، (اليزي)، مج01، ع01، ديسمبر2019، ص78.

[2]مراد بن حمودة، النخب التقليدية في الجزائر ودورها السياسي والاجتماعي(1830-1919م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص ص244، 245.

[3]جمال عطابي، براهيم لونيسي، "موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية اتجاه مصادرة الأوقاف"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مج11، ع2، جامعة جيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، 2021، ص585.

[4]فتحي الدين بن زواو، "جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته (1830-1931)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، جامعة محمد بوضياف(المسيلة)، ع04، سبتمبر2017، ص203.

[5]عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت-لبنان، 1400هـ-1980م، ص273.

[6]سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص ص12، 13.

عنابي كانت تجس نبض الجزائريين في قراراتها المتعلقة بالأوقاف الإسلامية لتدخل حيز التنفيذ الفعلي في عهد الكبابطي[1].

في 4جوان1843 قرر بوجوBugeaud[2] مصادرة جميع الأملاك المحبوسة على المسجد الأعظم، ونص هذا القرار الاستثنائي على أن كل البنايات التي يرجع داخلها الى الجامع الكبير وموظفيها مهما كان نوعها واسمها تبقى تحت أملاك الدولة الفرنسية، وأن كل المداخيل تكون ملحقة بالميزانية الاستعمارية[3]، إذ جاء هذا الأخير بالأساس لخدمة هدفين : أولهما اقتصادي وهو الزيادة في رصيد الميزانية الفرنسية، وثانيهما سياسي تمثل في السيطرة على أصحاب الرأي المضاد للوجود الفرنسي، فعلى الرغم من ان السلطات الفرنسية كانت على دراية مسبقة بموقف الكبابطي المناهض لهذا القرار، الا ان إصدارها له كان بمثابة تحدي لإرادة المفتي وإرادة من يمثل الأهالي، فكان ان قامت بإخضاع الأوقاف والموظفين بالجامع الى التنظيمات العامة، و اختلقوا للمفتي ظروفا يظهر فيها موقف العصيان والتمرد[4]، من خلال إصدار منشور من مطبعة الحكومة بالجزائر يعلن للناس ان المفتي قد عصى امر وزير الحربية وان هذا القرار انما فيه منفعة للمسلمين، ومن ما جاء فيه:" ان الأملاك التابعة للجامع الكبير، وكل الموظفين التابعين له، هم تحت سلطة (الدومين)، وان كل المدخولات والمصاريف التابعة لهذه المؤسسة أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية، وان كل المصاريف المتعلقة بموظفي الجامع، والصيانة، والشؤون الدينية، وكذلك كل المساعدات والصدقات التي تقوم بها هذه المؤسسة ستصبح

---

[1] هارون الرشيد بن موسى، الشيخ عبد القادر المجاوي(1848-1914م) وآراءه العقدية والإصلاحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العقيدة ومقارنة الأديان، جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة، 2016-2017، ص37.

[2] عين حاكما عاما على الجزائر في سنة1840م. ينظر: طارق علي الصغير وفتحي محمد البعجة، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر: دراسة في طبيعة البناء السياسي الجزائري (1954-2010)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2018، ص16.

[3] جمال عطابي، براهيم لونيسي، مرجع سابق، ص586.

[4] اشارت بعض الدراسات الى ان السلطات الفرنسية اتهمت ابن الكبابطي الى القيام بثورة ضد فرنسا ليس فقط جراء موقفه من ضم الأوقاف انما بسبب الفتوى التي افتى بها حول قضية ان احدى الجزائريات اسمها "بنت نوار اللوز" تزوجت من نصراني فرنسي، فكان أن حكم عليها بالإعدام ومما جاء في فتواه" لاشك أن هذه المرأة كانت محصنة وهذا النكاح متفق على فساده فهو منها زنى بعد حصان"، وبعد هذه الفتوى عزل القاضي المفتي ابن الكبابطي الا ان السلطات تراجعت عن العزل حتى لا تتهم انها مخالفة للشرع، ودبرت له سببا آخر هو التمرد والعصيان والقيام بثورة ضد فرنسا. أنظر: محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، موفم للنشر، ج01، ط02، الجزائر، 2000، ص34.

من اختصاص الإدارة. ويرى أوميرا ان أوقاف الجامع الكبير كانت المؤسسة الوحيدة التي ضمت الى (الدومين)"،ونظرا لمعارضة الكبابطي لهذا المرسوم فقد رفع ضده رئيس مكتب الولاية العامة الى وزير الحربية تقرير جاء فيه" ان المفتي الكبابطي كان يعارض "الإصلاحات" التي كانت لها صلة به، وكذلك معارضته في الشؤون الدينية الأوقاف" فكان ان اقترح الوزير تأديب الكبابطي بعزله ثم طرده من الجزائر خوفا من شغبه واثارة المسلمين[1].

2.1 - مصطفى ابن الكبابطي وقضية اللغة

تصدى مصطفى ابن الكبابطي لقرار ثان-لا يقل خطورة وهو اجبارية تعليم اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية اذ كان موقفه من اللغة الفرنسية يعود الى اواخر1842 عكس موقفه من الأوقاف الذي كان مع بداية الاحتلال، فالجزائريين لم يعترضوا في الماضي على تعليم أبنائهم اللغة الفرنسية في مدارسها ولكن اعتراضهم كان منصبا على تعليمها أولا في المدارس القرآنية الملحقة بالمساجد، وثانيا أن من سيتولى تعليم أطفالهم عدوهم(معلم فرنسي)، كما أوصى بذلك الوزير السيد ارتوArtaud ، وعليه فإن هدف الوزير من القرار على حسبه هو استفادة الاطفال العرب من الحضارة الفرنسية، في حين رأى الحاكم العام بيجو من وراء نشر لغتهم وتكوين هؤلاء لتستفيد منهم فرنسا لاحقا [2]، وعليه فقضية اللغة العربية كانت غطاء استعملته الإدارة الفرنسية للتمويه حول نواياهم في قضية ضم الأوقاف [3].

ولتحقيق ماكنت ترمي اليه السلطات الفرنسية امرت المفتي الكبابطي ان ينبه على معلمي المدارس القرآنية الاهلية لإرسال أولادهم الى المدارس الفرنسية، لتعليمهم اللغة الفرنسية والرياضيات، لكن الكبابطي تردد في اخبار المؤدبين نظرا لتخوفه من تلقي الأطفال للرياضيات وإمكانية خروجهم من الإسلام، فلما علم الفرنسيون منه المماطلة اجبرته على القيام بذلك، فاستدعى الناس وعرض عليهم الموضوع فقوبل بالرفض وكان ردهم "نحن رعاياهم في المعاش لا في الديانة"، فلما علمت السلطات موقف الأهالي من خلال الاجتماع الذي عقده الكبابطي ردت أن هدفهم هو تعليم الأطفال اللغة

---

[1] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص12-22.

[2] عائشة حسيني، "الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر. دراسة من خلال وثائق أرشيفية"، **المعارف**، جامعة اكلي محند اولحاج(البويرة)، ع19، السنة العاشرة ديسمبر2015، ص193.

[3] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة"، مرجع سابق، ص258.

الفرنسية وليس الديانة المسيحية وفي هذه الحالة يمكن لمعلمي اللغة الفرنسية ان يتوجهوا الى المدارس القرآنية لتعليم الأطفال المسلمين حصة معلومة كل يوم، الا ان الأهالي رفضوا قرار السلطة، وطلبوا من المفتي ان يقترح عليهم حل فكان ان طلب منهم ان يسمحوا للمعلمين الفرنسيين بالمجيء الى الكتاتيب وعندما يحضرون الأولاد يأمرونهم بالمغادرة دون علم المعلمين الفرنسيين بذلك، غير ان الفرنسيين علموا بذلك عن طريق الوشاية فألقوا القبض عليه وزجوا به في السجن كما نصبوا له الوشاة لمعرفة ما يدور في مجالسه واتصالاته وبذلك مهد الطريق للحكم عليه بالعصيان والتمرد والمقاومة السياسية[1].

يذكر أبو القاسم سعد الله أن الرأي الواضح للمفتي حول هذه القضية كان في رسالته التي وجهها الى وزير الحربية عندما تأزم الوضع بينه وبين السلطات الفرنسية في الجزائر والرسالة بتاريخ 1843مما جاء فيها: "لقد طلبت مني ان آمر التلاميذ المسلمين بتعلم اللغة الفرنسية في مدارسهم خلال ساعة. وقد قبلت ذلك وطلبت الوقت للتفاهم مع المعلمين وأباء والتلاميذ. ولم يكد يحين الوقت الذي اوفي فيه بوعدي حتى سارعتم بسجن قريب لي، وهو معلم اولادي والذي يقوم الى جانبي في الجامع الأعظم، بل انكم اوصيتم الحارس بوضعه في السجن المضيق وانا اشكرك على ذلك..."[2]، يظهر من خلال هذه الرسالة ان المفتي كان قد طلب من السلطات مهلة لعرض موضوع إضافة الحصص على الأهالي والمعلمين والتلاميذ لكن السلطات وحتى تضغط عليه قامت بسجن ابن عمه احمد ابن عاشور الذي كان يدير مدرسة الجامع الكبير، هذا الأخير كان قد اهان المعلم الفرنسي الذي زاره في المدرسة واعتبرت السلطات ذلك إهانة لها، ومع ذلك استمر المفتي في مهمته فاستدعى المؤدبين وابلغهم نوايا الوزير واوامره وهو تعليم اللغة الفرنسية مدة ساعة في مدارسهم القرآنية لكن المعلمين رفضوا ونقل المفتي الى الوزير ان الإباء لا يرغبون في تعليم أطفالهم سوى القران الذي لا يتماشى مع تعليمه أي تعليم اخر[3] ، واقترح المفتي ضمنيا ان يفتح الفرنسيون المدارس اذا شاءوا لتعليم لغتهم: "فمن شاء من المسلمين ارسال أولاده اليها فلا مانع من ذلك، واخبره انه مفتي فقط لا يستطيع ان يجبر أحدا على تعليم أبنائه الفرنسية، ثم ان سجن قريبه قد حطم قيمته المعنوية في اعين الناس اما رايه الشخصي فهو المعارضة التامة لأي اجراء يشغل أطفال المسلمين عن تعليم القرآن والاعتراض على أي تعليم غير التعليم العربي"[4].

---

[1] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص24.

[2] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص44.

[3] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سابق، صص258، 259.

[4] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص24.

ولكن القرار الوزاري الذي كان قد اقترحه السيد ارتو المفتش العام للدراسات والمكلف بمهمة تتعلق بالتعليم العمومي في الجزائر، والذي هدف من خلاله بوجو نشر اللغة الفرنسية بين الأطفال العرب واستفادة فرنسا منهم واستفادتهم من معارفها[1] ذلك لاعتقادهم ان الاحتلال الفرنسي للجزائر انما جاء لربط الجزائر ثقافيا وحضاريا بفرنسا عن طريق ما أطلقت عليه فرنسا المهمة التمدينية المزعومة اذ بررت الفرنسيون استعمارهم للجزائر بقولهم انه رسالة تمدينية هدفها الاخذ بيد الشعوب المتخلفة حتى تقف على قدميها وتحكم نفسها بنفسها[2]. وعليه فإن هذا القرار لم ينفذ نظرا للمعارضة الشديدة التي ابداها الكبابطي وتؤكد ذلك برقية مدير الداخلية المؤرخة في25افريل1843، وبرقية الضابط مسؤول إقليم الجزائر بتاريخ 30افريل1843 "وهذا العصيان يجب أن يقابل بردع شديد لأنه لو بقي صاحبه بدون عقوبة لترتب على ذلك عواقب وخيمة." فبعد هذا القرار أجبرت الولاية العامة في الجزائر[3] اما التراجع عن هذا القرار او تأجيله الى وقت لاحق مع اخذ قرار ردعي وفوري للمفتي وكذا معلم اللغة العربية الذي اهان معلم اللغة الفرنسية، وقد ابدى الكبابطي رفضه للقرار لمدير الداخلية وكتب قرار بيده ووضع فيه نواياه المعادية لمساعي الإدارة[4] " ...لقد هددتموني بإبلاغ كلامي الى السيد الوزير. فها أنا أقدمه مكتوب بخط يدي فأرسلوه اليه كما هو بدون زيادة ولا نقصان"[5]، لهذا اقترح الى الوزير السماح للحاكم العام في الجزائر بإصدار العزل ولتفادي الشغب وسط المسلمين طلب افتعال مشكل يجعل المفتي الكبابطي يغادر الجزائر من تلقاء نفسه، ويظهر أن أصحاب التقرير احسوا ان اقتراحهم قد يعارضه الوزير لأسباب سياسية ولذلك قدموا اقتراحا بديلا، وهو "اذا رأى من اللياقة السياسية توجيه المفتي ومعلم المدرسة الذي شارك في الرفض، الى جزيرة سانت مارغريت فله ذلك، والمهم هو أن يوجه الوزير الى الحاكم العام تعليماته بذلك"، وبناءا على ذلك اصدر بيجو الامر بعزل الكبابطي من منصبه كمفتي المذهب المالكي وقد القي عليه القبض وزج به في السجن ثم صدر قرار نفيه الى سانت مارغريت خوفا من أن بقاءه في الجزائر معزولا يثيرالا ضطراب، ولاسيما ثبت ان له

---

[1] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سابق، ص ص259، 260.

[2] عطاء الله فشار، النخبة الجزائرية جذورها-تطورها-اتجاهاتها (1914-1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص23.

[3] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص25.

[4] عائشة حسيني، مرجع سابق، ص ص194، 195.

[5] سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص45.

اتباعا من بين الأهالي، وان السلطات كانت تشتبه في اتصالاته بالأمير عبد القادر وهو ما أدلت به التقارير الفرنسية بالإسكندرية[1]، اذ لم يبدي الوزير معارضة في مسألة النفي وكان أن صادق عليها. وقد وجهت وثيقة صادرة عن الحكومة العامة الى الجزائريين تعلمهم بنفي المفتي من بين ما جاء فيها: " اعلم إن الشيخ مفتي المالكية بمدينة الجزائر قد انعزل من وضيفته، ومنتفي بأمر الحاكم بجزيرة يقال لها سانت مارغريت وهي من بلد فرنسا وبغرب مدينة طولون سبب ذلك أن الشيخ المفتي المذكور قد عصا عن الامر الذي كان أعطاه له سعادة وزير الحرب، وهذا الامر ما كان إلا في منفعة سائر المسلمين" واعلن في الناس ان الكبابطي استقال من منصبه[2].

نفي المفتي الكبابطي وتم الاستيلاء على اوقاف الجامع الذي كان قد تولى فيه الإفتاء[3] وولده وابن أخيه أحمد بن عاشور من الجزائر[4]، وحملوا على ظهر باخرة الى مرسيليا لنقلهم الى منفاهم جزيرة سانت مارغريت التي تقع بالقرب من مدينة طولون، وكان تاريخ خروج الكبابطي حوالي شهر ماي1843، وبمجرد نزولهم في أول جوان بمرسيليا سلموا الى الشرطة حيث شددت عليهم الرقابة، وكان مرافقهم و مترجمهم السيد باليرBallir الذي كان يترجم رسائل المفتي، حيث طلب الكبابطي من السلطات السماح له بالذهاب ال المشرق، وفي نفس الوقت كان قد طلب بطاقة تعريف يتقدم بها الى القناصل في البلد ان التي سيمر بها حتى لا يواجه مشكلة السؤال عن هويته ومصيره، وعليه فقد سمحت له بذلك، ليصل اليها في 1259هـ/1843م[5]. استقر الكبابطي في الإسكندرية ليبدأ بتاريخ 24جوان1843 فكان اجتمع في الإسكندرية بالمفتي محمد الجزائري (ابن العنابي)[6]، واقام بالإسكندرية

---

[1] نفسه، ص ص26، 27.

[2] عائشة حسيني، مرجع سابق، ص ص194، 195.

[3] سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5(1830-1954)، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1998، ص ص29، 30.

[4] محمد بن شوش، "المقاومة الثقافية في الجزائر(1830-1870م)"، **المصادر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954(الجزائر)، مج11، ع19، 2009، ص51.

[5] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة"، مرجع سابق، ص ص262- 264.

[6] اسمه الحقيقي محمد بن حسين واشتهر بابن العنابي، ولد في سنة 1775م، ينتمي الى اسرة جزائرية ذات مكانة دينية وفكرية وسياسية معتبرة تتلمذ على يد كبار علماء عصره فبرع في علوم الدين والدنيا مما اهله لان يتولى منصب القضاء الحنفي وان يقوم بمهمات دبلوماسية مهمة، دافع ابن العنابي بقوة عن اوقاف المسلمين حينما قام المستدمر الفرنسي بالاستيلاء عليها، عاصر ابن العنابي وكان من المعارضين للاحتلال خاصة لاختراقها للاتفاق الموقع بين الداي حسين باشا وبين الكونت دي بورمون

مشتغلا برواية الحديث وفي كل سنة يروي البخاري ومسلما في جامع تربانة الواقع على الميناء الشرقي وقد روى عليه اغلب علماء الإسكندرية، بقي الكبابطي بالإسكندرية حوالي ثمانية عشر سنة وقبل وفاته بحوالي ثلاث سنوات اجتمع به تلميذه عبد الحميد بك واخذ عنه حديث المسلسل بالأولية، كما اخذ عنه حديث المصافحة، وكان الكبابطي قد اخذ هذا عن شيخه محمد الرضوي البخاري عند مرور هذا بالإسكندرية[1]، وممن اخذ عنه العلم أيضا الفقيه الشاعر محمد العاقل، الذي عوف الكبابطي معرفة جيدة وأكد على أنه من كبار رواة الحديث، وأن علماء عصره قد اعترفوا له بالإمامة في السند[2]، توفي الكبابطي سنة1277 الموافق ل1860م ودفن بمقبرة ابي العباس احمد المرسي[3].

لقد أدى هذا الرجل دورا أساسيا واضحا بحيث استطاع ان يحول دون تخريب عقول الجزائريين وهي صفعة كبيرة لسياسة الاحتلال التي واجهها[4]، ليتم تعيين مفتي اخر شيخا هرما قارب الثمانين من عمره يقال له مصطفى القديري خلفا للمفتي مصطفى ابن الكبابطي وذلك (سنة1259ه الموافق ل1843)كان يعاني الضعف ولا يستطيع المشي الا بصعوبة يذكر أبو القاسم في كتابه أبحاث وأراء انه كان قد اطلع على رسائل مكتوبة على لسان المفتي الجديد(القديري) تدل على ضعف في اللغة

لذلك قام الجنرال كلوزيل بنفيه من الجزائر سنة1831م وتوجه الى مصر، توفي ابن العنابي بمصر سنة 1851م. ينظر: آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية100شخصية**، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص40. ومحمد اوجرتني، الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد ال عثماني1520-1830، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الحديث تخصص الجزائر العثماني، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2014-2015.ص175.

[1] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سابق، صص262-264.

[2] فوزية لزغم، "أثر الأندلسيين في الحياة العلمية والدينية والأدبية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج17، ع: خاص، جانفي2022، جامعة ابن خلدون(تيارت)، ص770.

[3] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سابق، صص262-264.

[4] عبد الكريم طبيش، أدب المقاومة عند محمد السعيد الزاهري من خلال جريدة «البرق" (دراسة إحصائية فنية)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الادب العربي الحديث شعبة الحركة الوطنية الجزائرية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص ص20، 21.

والتعبير[1] حيث قال في ذلك "ونظرا لعجزه الجسماني طلب تعيين ابنه الذي كان يتكلم اللغة الفرنسية فوافقت الإدارة على ذلك بعد شهرين من تنصيبه مفتي على المالكية".

تصدى الكبابطي لواء المعارضة الشعبية ضد هذين القرارين بالرغم من انه كان معين من الإدارة للإشراف على الفتوى والشؤون الدينية-واثار دعاية ضدها معتبرا تلك الاجراءات تعديا على حرمة الدين ولغة القران لذلك كانت قد سارعت فرنسا الى عزله وسجنه ثم نفيه[2].

من خلال ما تقدم يلحظ أن سلطة المحتل كانت في مواجهة مقاومة صلبة شهتها كاتبة فرنسية بالإسمنت المسلح وذلك في قولها "ورد المسلمون الهدية المسمومة لصاحبها الذي قضى حوالي عشرين عاما1245_1265هـ / 1830-1850م والذي اخذ يحدث المدارس فلا يجد تلاميذ، وينشئ المستشفيات فلا يتردد اليها مريض، وتعددت الصعوبات في وجه المحتل وكثرت، وأصبح الدين الإسلامي كالإسمنت المسلح يحمي من التفكك والاندماج"[3].

3.1 - موقف مصطفى ابن الكبابطي من الهجرة

عرفت الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي لها هجرت العديد من الاعيان والعلماء نظرا للاضطهاد والتعسف الذي عرفه الفرد الجزائري من قبل المستدمر الفرنسي[1]، إذ صرح الجنرال كلوزيل قائلا أنه:" عند الوصول الى المنازل الريفية، كانت قواتنا قد اجتاحتها ودمرتها وقتلت كل السكان الذين اختبأوا فيها او لجأوا الى الغياض المجاورة وكان لابد لمن يقع بصره على مشاهد الإبادة من ان يشيح بوجهه نفورا منها"[4]، ومن بين العلماء المهاجرين نذكر على سبل المثال لا الحصر ابن رويلة[5] كاتب الأمير عبد

[1] يذكر جمال قنان ان القضاة خريجي المدارس الإسلامية الثلاثة التي أسست بعد عام1850 كانوا لا يحسنون تحرير رسالة إدارية بسيطة" فهم قضاة اميون بأتم معنى الكلمة". ينظر: جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرويبة-الجزائر، 1994، ص122.

[2] فتحي الدين بن زواو، مرجع سابق، ص203.

[3] مازن صلاح مطبقاتي، **عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي**، دار القلم، دمشق، ط2، 1460هـ-1999م، ص24.

[4] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي**، دار النفائس، بيروت 1980-1986م، ص86.

[5] هو قدور بن محمد بن رويلة (1272هـ=1855م) الفقيه الصوفي المجاهد من رجالات العلم والجهاد في البلاد الجزائرية ومن اتباع الطريقة القادرية وعلمائها، ولد بالجزائر العاصمة وتعلم بها، عند اندلاع المقاومة التحق بالأمير عبد القادر الذي عينه كاتبا له، وقع ابن رويلة اسيرا في واقعة "طاقين" ثم اطلق سراحه فهاجر الى المشرق وبقي به الى أن أطلق سراح الأمير فزاره ببروسة وتوفي يوم وصله مع الأمير الى بيروت سنة1855م.ينظر: عبد القادر دوحة، "الإصلاح العسكري عند الأمير عبد القادر خلال

القادر، وصهره علي بن الحفاف، في حين قرر البعض منهم البقاء دفاعا عن مقدساتهم الدينية امثال مصطفى ابن الكبابطي ومحمد ابن الشاهد[1].

يذكر أبو القاسم سعد الله ان الجدال حول الهجرة بين العلماء في الجزائر مصدره فكرة "التجمع تحت راية الأمير ورفض الحكم الفرنسي وتوحيد الصف، وليس المقصود به مغادرة القطر الجزائري الى بلدان امامية أخرى"، وعليه فقد تبلورت فكرة الهجرة لدى الكثير من العلماء ومنهم حتى من افتى بضرورتها خاصة إذا حكم البلاد كافر، ومن الذين أفتوا في ذلك

الأمير عبد القادر إذ اعتبرها واجبة على كل قادر "ان الهجرة من ارض الكفر الى ارض الإسلام فريضة الى يوم القيامة، وكذلك الهجرة من ارض الحرام والباطل بظلم وفتنة..."[32]،

وهو نفس ما ذهب اليه كاتبه ابن رويلة في فتوته التي صرح فيها بضرورة الخروج من بلد يقيم فيه الكفار، في حين كان مصطفى ابن الكبابطي من المعارضين لها وافتي بعدم الهجرة من البلاد الاسلامية خاصة وان الفرنسيين لم يمنعوا المسلمين من العبادة وكون العامة في حاجة الى العلماء ليعلموهم مبادئ الدين[4]، الامر عاتبه ابن رويلة عليه، إذ اعتمد في حججه على ما ورد في كتاب احمد الونشريسي "أسنى المتاجر في بيان احكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر"، وكان قد شبه ما حدث في الجزائر جراء السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا

القرن19م"، **الحوار المتوسطي**، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)، ع11، 12، مارس2016، ص 326. محمد جعاط، المعنى الجهادي في الشعر الصوفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2011م-2012، ص85.

[1] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سابق، ص263.

[2] خديجة مصدق، "موقف الأمير عبد القادر من الهجرة من خلال رسالته "حسام الدين لقطع شبه المرتدين"، **عصور**، جامعة وهران(الجزائر)، ع:12-13/14-15، 2008-2009، ص136.

[3] وهي نفس فتوى الونشريسي في كتابه اسنى المتاجر اذ قال:" ان الهجرة من أرض الكفر الى ارض الإسلام فريضة الى يوم القيامة. وكذلك الهجرة من أرض الحرام والباطل بظلم أوفتنة". ينظر: ابي العباس احمد بن يحيى بن محمد التلمساني الونشريسي، **أسنى المتاجر في بيان احكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر**، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، 1996، ص ص22-25.

[4] سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة، مرجع سابق، ص263.

منذ بدايات الاحتلال بالنكبة التي حصلت في الاندلس، وطلب من الكبابطي ان يطابق فتواه بأصلها وقصد بذلك نص فتوى الونشريسي حينما سئل حول جواز إقامة المسلم في بلد غلب عليه النصارى؟؟" فكان جوابه في نص فتواه:"... تجب عليهم الهجرة من دار الكفر الى دار الإسلام، الى حلو أو مر، أو وسع أو ضيق، أو عسر أو يسر، بالنسبة الى أحوال الدنيا، وإنما القصد بها سلامة الدين والأهل والولد مثلا، والخروج من حكم الملة الكافرة الى حكم الملة المسلمة..."[1]، فضلا عن ذكر الونشريسي لمساوئ مساكنة الكفار "لما لها من أثر معنوي على نفسية المسلم وذلك من خلال التحقير والإذلال والإهانة التي يتعرض لها الفرد، ناهيك عن التعرض للرف والفتنة في الدين وتسرب العادات الدخيلة عن المسلمين"، وانهى الونشريسي فتواه حول الهجرة بقوله "فقد ثبت بهذه المفاسد الواقعة والمتوقعة تحريم هذه الإقامة وحظر هذه المساكنة المنحرفة عن الاستقامة من جهات مختلفة متعاضدة مؤدية الى معنى واحد" وقد استند الونشريسي في فتواه الى ما صدر عن أبو عبد الله مالك بن أنس في قوله" إن آية الهجرة تعطى أن كل مسلم ينبغي أن يخرج من البلاد التي تغير فيها السنن ويعمل فيها بغير الحق"[2].

وعليه فقد جرت العديد من المراسلات بين الطرفين وصلت الى حد الاتهامات الشخصية، ومن ذلك ان المفتي عاتب ابن رويلة لاستعماله لفظ "المعظم الامجد" للجنرالات الفرنسيين فكان رد ابن رويلة انه فعلا كان يكتب ذلك قبل اربع سنوات لكن ما ان نهاه الأمير حتى توقف[3] "...وكنت قبل أربع سنين أكتب المعظم الأرفع فنهاني السلطان فانتهيت وتبت وصرت نكتب الى عظيم الجنرالات أو الكمانضاضات..."[4]، وقد تحداه ان يجد عند عبارة أخرى مثل هذه.

ليرد بعد ها ابن رويلة بعشرة نقاط[5] تدل على خضوع العلماء للفرنسيين وعلى رأسهم ابن الكبابطي

-الأولى في تعظيم أعياد النصارى والمباركة لهم.

-الثانية في حضور جنائزهم والتغير بغيارهم

-الثالثة في تشييع الجنرال إذا خرج لقتال المسلمين والدعوة له[1]

---

[1] ابي العباس احمد بن يحي بن محمد التلمساني الونشريسي، مصدر سابق، ص22-25.

[2] نفسه، ص65.

[3] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6(1830-1954)، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص358.

[4] جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830-1914**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص119.

[5] حول النقاط العشر ينظر: جمال قنان، مرجع نفسه، ص ص120، 121.

وقد خاطب ابن رويلة المفتي الكبابطي بحكم الهجرة قائلا:" لعلكم ظننتم ان الله لايعبد إذا خرجتم من الجزائر وان شريعته لا تطبق".

يلحظ من خلال ما تقدم ان فتوى ابن رويلة حول الهجرة كان لها ابعاد سياسية، اذ ساهمت في زيادة نسبة الهجرة بدرجة كبيرة من الجزائر خاصة بعد مغادرة الأمير عبد القادر لسجنه سنة1852 حيث بلغ عدد المهاجرين خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر حسب القنصليات الفرنسية حدود2500شخص عن منطقة دمشق لوحدها[2]، وعلى هدا الأساس امرت إدارة الاحتلال الفرنسي في سنة 1893 الائمة الجزائريين في المساجد التابعة لها ان يفتوا للناس "أنه لا مانع ان يسكن المسلم ارضا محتلة من طرف الكفار، ولا مانع ان يتعامل ...ويبيع المسلم ويشتري مع الكفار، ولا مانع ان يسكن بجواره...."[3].

خاتمة:

كانت ردود فعل مصطفى الكبابطي في طليعة ردود الأفعال الجزائريين المناهضين لحملة المسخ الفرنسية، الامر الذي جعل سلطات الاحتلال تلفق له التهم والافتراءات والصاقها بشخصه لينفروا الناس منه ويفرقوهم عنه، وبالتالي يسهل عليهم عزله ونفيه او حتى قتله واستمر معه هكذا الى سنة1843 اين استطاع المحتل الصاق تهمه المقاومة المكشوفة لأوامر الحكومة، وقرر بعد ذلك عزله ونفيه، ليدخل الكبابطي حياة جديدة حياة المهاجرين، فعلى الرغم من المعارضة الشديدة لابن الكبابطي حول الهجرة الى انه وجد نفسه مجبرا عليها في سنة1843 حينما نفاه الجنرال بيجو Bugeaudالى سان مارغريت وبطلب من الكبابطي سمح له بالتوجه الى الإسكندرية والبقاء فيها الى ان توفي سنة1860م.

---

[1] عبد الرزاق خضير، المهاجرون الجزائريون في الاناضول وبلاد الشام (1830-1914)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2013014م، ص ص62، 63.

[2] هشام ذياب، دور النخبة الجزائرية بالمشرق العربي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، 2019-2020، ص ص153، 154.

[3] عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص64.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية:

1-أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، الجزء الثاني، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

2-أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر1830-1962**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الاولى، بيروت، 2007م.

4-أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1982م.

5-أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس (1830-1954)**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1998م.

6-سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء السادس (1830-1954)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الاولى، بيروت، 1998م.

7- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء السابع (1830-)1954، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1998م.

8-بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية**1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1997م.

9-بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، الجزء الاول، دار المعرفة، الجزائر، .2006

10-بن حمدان الحراني الحنبلي احمد، **صفة الفتوى والمفتي والمستفتي**، منشورات المكتب الإسلامي، الطبعة الاولى، دمشق، 1380هـ.

11-بن صحراوي كمال، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن19شخصيات-أماكن-أحداث معارك**، منشورات ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، الجزائر، جانفي2020م.

12-هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

13-الونشريسي ابي العباس احمد بن يحيى بن محمد التلمساني، **أسنى المتاجر في بيان احكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر**، تحقيق: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، 1996م.

14-وعلي محمد الطاهر، **التعليم التبشيري في الجزائر من1830-1904 دراسة تاريخية تحليلية**، دار النشر، دحلب، الجزائر، 1993م.

15-الحفناوي ابي القاسم محمد، **تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بييرفونتانة الشرقية**، الجزائر، دون سنة نشر.

16-شغيب محمد المهدي بن علي، أم الحواضر في الماضي والحاضر، مطبعة البعث، قسنطينة-الجزائر، 1980م.

17- محمد الصالح الصديق، **أعلام من المغرب العربي**، موفم للنشر، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الجزائر، 2000، ص34.

18-محمود أحمد مهدي، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)**، مطبعة الملك فهد الوطنية، جدة، 1423هـ.

19-مطبقاتي مازن صلاح، **عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي**، دار القلم، الطبعة الثانية، دمشق، 1460هـ-1999م.

20-نويهض عادل، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت-لبنان، 1400هـ-1980م.

21-عبيد مصطفى، **التغريب الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي (دراسة في التوظيف الاستعماري للعلم والعلماء في خدمة التغريب وطمس الهوية الجزائري) الاستكشاف العلمي-الآثار-التعليم-القضاء**، دار كردادة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بلدية بوسعادة-الجزائر، سبتمبر 2019م.

22-قنان جمال، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830-1914**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009م.

23-قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والا شهار، الرويبة-الجزائر، 1994م.

24-تميم آسيا، **الشخصيات الجزائرية100شخصية**، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، .2008

25-خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م.

26-العسلي بسام: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي**، دار النفائس، بيروت 1980-1986م.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Paul Azan, **Les grands soldats de l'Algérie**, publications du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, sans année de publication, page10.

المذكرات:

1-اوجرتني محمد، الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني1520-1830، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الحديث تخصص الجزائر العثماني، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2014-2015م.

2-بوحوش عمار، الوضع القانوني للهيئات المحلية الجزائرية مرحلة ما قبل الاستقلال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002م.

3-بوسعيد عبد الرحمان، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم فلسفة، جامعة وهران، 2011-2012م.

4-بن حمودة مراد، النخب التقليدية في الجزائر ودورها السياسي والاجتماعي(1830-1919م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019م.

5-جعاط محمد، المعنى الجهادي في الشعر الصوفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2011م-2012م.

6-دباح عائشة، الحياة الثقافية والدينية في الجزائر على عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة-الجزائر، 2017-2018م.

7-هارون الرشيد بن موسى، الشيخ عبد القادر المجاوي(1848-1914م) وآراءه العقدية والإصلاحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العقيدة ومقارنة الأديان، جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة2016-2017م.

8_حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2013-2014م.

9-طبيش عبد الكريم، أدب المقاومة عند محمد السعيد الزاهري من خلال جريدة «البرق" (دراسة إحصائية فنية)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الادب العربي الحديث شعبة الحركة الوطنية الجزائرية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007م.

10-فشار عطاء الله، النخبة الجزائرية جذورها-تطورها-اتجاهاتها (1914-1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

11_الصغير طارق علي وفتحي البعجة محمد، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر: دراسة في طبيعة البناء السياسي الجزائري (1954-2010)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2018م.

12-خضر عبد الرزاق، المهاجرون الجزائريون في الاناضول وبلاد الشام (1830-1914)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2013-2014م.

13-ذياب هشام، دور النخبة الجزائرية بالمشرق العربي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، 2019-2020م.

المقالات:

1-أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة"، عالم الفكر، تصدر عن وزارة الاعلام(الكويت)، المجلد السادس عشر، العدد الأول، أفريل-ماي-جوان1985م.

2-بوحلوفة محمد الأمين وشبيرة سفيان، "انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر-قراءة تاريخية"، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المركز الجامعي المقاوم الشيخ اامود بن مختار، (اليزي)، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر2019م.

3-بن أبي شنب سعد الدين، "النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع الهجري"، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد الأول، (السنة الأولى 1964م).

4-بن زواو فتحي الدين، "جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته (1830-1931)"، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف(المسيلة)، العدد الرابع، سبتمبر2017م.

5-بن شوش محمد، "المقاومة الثقافية في الجزائر(1830-1870م)"، المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954(الجزائر)، المجلد الحادي عشر، العدد التاسع عشر، 2009م.

6-دوحة عبد القادر، "الإصلاح العسكري عند الأمير عبد القادر خلال القرن19م"، الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)، العدد الحادي عشر والثاني عشر، مارس2016م.

7-حسيني عائشة، "الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر. دراسة من خلال وثائق أرشيفية"، المعارف، جامعة اكلي محند اولحاج(البويرة)، العدد التاسع عشر، السنة العاشرة ديسمبر2015م.

8-لزغم فوزية، "أثر الأندلسيين في الحياة العلمية والدينية والأدبية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد السابع عشر، العدد: خاص، جامعة ابن خلدون(تيارت)، جانفي2022.

9-سيدي صالح حياة، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، عصور، جامعة الجزائر، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، دون سنة نشر.

10-عطابي جمال ولونيسي براهيم، "موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية اتجاه مصادرة الأوقاف"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج11، ع2، جامعة جيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، 2021م.

11-قنانش محمد، "الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابات عبد الرحمن بن الجيلالي"، الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)، المجلد الخامس، العدد الثاني، دون سنة نشر.

12-خديجةمصدق، "موقف الأمير عبد القادر من الهجرة من خلال رسالته "حسام الدين لقطع شبه المرتدين"، عصور، جامعة وهران(الجزائر)، الأعداد الثاني عشر-الثالث عشر/الرابع عشر-والخامس عشر، 2008-2009م.

مواقع الكترونية:

1-سيد أحمد، شاعر جزائري مجهول، تم الاطلاع عليه في 14أفريل2022 على الساعة 22.00، من موقع منتديات بن ورثيلان التعليمية، رابط الموقع: https ://morchid.yoo7.com